أسوة بمؤسسة الخطوط الجوية الكويتية

«الشال»: تخصيص البورصة يواجه عقبة مالية

■ هناك حاجة لاتخاذ إجراء إما تشريعيا أو هندسة مالية للمضي بالمهمة قدماً

■ الذهاب إلى «العائق» والتعامل معه أفضل من انتظار الوقت ليأتي الفرج

مبنى البورصة

تطرق تقرير الشال إلى مشروع تخصيص البورصة، فقال نحن لا نعرف سوى ما ينشر، وليس فيما نشر من عقبات ما لا يمكن تخطيه، فتارة نحن نقرأ إن المشكل قانوني، مثل عدم جواز تملك هيئة أسواق المال التي آلت إليها أصول البورصة، مثل مبنى تجاري أو المقر الحالي للبورصة أو تملك شركة للبورصة خلال الفترة الانتقالية.

ولا نعتقد بأن الحكومة ومجلس الأمة، بعد ذلك السيل الضخم من إقرار تشريعات، وبعضها من دون تمحيص، أو حتى قراءة، وأحيانا بمداولتين في الجلسة، عينها، تعوزهما القدرة على إنجاز تشريع مستحق أو تعديل على تشريع يؤدي إلى تجاوز هذه العقبة.

أما إذا كانت العقبة مالية، ونحن نميل إلى هذا التفسير، فالأمر يتطلب مخرجاً مالياً، والعقبة المالية المحتملة، هي أن البورصة، أسوة بالخطوط الجوية الكويتية وغيرها، أصبحت مؤسسة إما أداؤها المالي ضعيف أو أنها تخسر. فالتأخير في التخلص من الملكيات الحكومية في الشركات أو المؤسسات أو القطاعات غير الأساسية،

يؤدي إلى تدهور أوضاعها المالية، إذ تتحول إلى مركز توظيف لعلاج مشكلة البطالة في البلد، من دون مراعاة حاجة العمل، وتتحول الوظائف إلى حصص لشراء الود السياسي.

ومع الزمن، تفقد المؤسسة أو الشركة قدرتها التنافسية، حين تأتي التكاليف على الإيرادات كلها حتى لو كانت الإيرادات في تصاعد، أما إذا حدث هبوط في النشاط العام، فالمشكلة تصبح مضاعفة، وتتحول المؤسسة في الربح إلى الخسائر، أي التآكل.

ولا نستطيع الجزم في أي من المشكلتين تعطل إجراءات التخصيص، ولكننا نعرف أن الزمن لن يعمل على حل أي منهما، وأن هناك حاجة لاتخاذ إجراء، إما تشريعيا أو هندسة مالية، للمضي بالمهمة قدما.

والأمر الأكثر صعوبة هو ان كانت البورصة تربح، قليلا، أو تخسر بسبب ارتفاع تكاليفها، فالأمر لا يحتمل بيعها، رخيصة أو بلا قيمة، إذا قدرت قيمتها على أساس أدائها المالي، خصوصاً بعد تجريدها من أصولها الأخرى.

وجرت العادة في مثل هذه الحالات، إما احتساب قيمة لأصولها غير الملموسة، مثل الشهرة أو حق الاحتكار، أو خفض تكاليفها أو زيادة إيراداتها أو خليط من الاثنين.

ويبقى المهم، ألا يتحول تخصيصها إلى مشروع تخصيص الخطوط الجوية الكويتية، فالذهاب، مبكراً أو بشكل مباشر، إلى العائق والتعامل معه والمضي بإجراءات التخصيص، أفضل كثيراً من انتظار الوقت ليأتي بالفرج، فالفرج لن يأتي من تلقاء نفسه.

وما يفترض أن يلقى جل الاهتمام، هو مراعاة أن يكون ضمن مُلاك البورصة مالك رئيس له مصلحة في الاستثمار على تطويرها، وضمن ضوابط تضعها هيئة أسواق المال لضمان حياد المالك وسرية المعلومات، وتحديد مدى زمني أو حجم عمل يلغى بعده امتياز الاحتكار لها.

الأسعار تسير في هبوط تدريجي وكسرت حاجز الـ100 دولار

سوق النفط في طريقه إلى الضعف

مؤشر النفط

تطرق الشال إلى النفقات العامة فقال كان السبب الرئيس لأزمة العالم المالية هو تبني نموذج أعمال مغامر، فعلى مستوى الشركات، كان هناك إسراف شديد في الاقتراض، صاحبه اختلال في المدى الزمني، أو استثمارات طويلة الأجل تم تمويلها بقروض قصيرة الأجل.

بينما كان نموذج أعمال الدول المغامر ممثلاً، أيضاً، فأصبحت تنفق بالاقتراض وعلى مصروفات لا تولد دخولا، وكان السقوط في فخ الديون السيادية، وذلك ينسحب على الدول التي تقترض على حساب المستقبل من دون خلق مصدر دخل متجدد، أو دول النفط.

وقد قمنا بالاستعانة بقاعدة بيانات صندوق النقد الدولي، واخترنا عينة من 17 دولة، وحددنا فيها حجم النفقات العامة، ونصيب الفرد منها، مع تصرف واحد، وهو احتساب نصيب الفرد من النفقات العامة لدول الخليج، لمواطنيها، فقط، نتيجة الاختلال في تركيبتها السكانية.

والرسم البياني المرافق يعرض لنصيب الفرد من النفقات العامة في الدول المنتقاة، وواضح أن المراتب الأربعة الأولى من نصيب دول النفط في الخليج، بتفوق شديد لقطر في المرتبة الأولى، ثم الكويت في المرتبة الثانية، فالإمارات العربية المتحدة في المرتبة الثالثة، ثم البحرين في المركز الرابع، وكل من السعودية وعمان في المركزين، التاسع والعاشر، بعد كل من النرويج والولايات المتحدة الأمريكية والسويد وألمانيا.

وأول العلامات الفارقة بين دول النفط وما عداها، هو أن تمويل المالية العامة في الدول الأخرى هو ناتج عن حصيلة ضرائب، شاملا النرويج، أي إنه ناتج عن نشاط اقتصادي مستدام. الأهم من ذلك، هو أن الإنفاق العام مرتبط بتنمية النشاط الاقتصادي، حتى يمكن فرض ضريبة متنامية عليه، لذلك لابد أن تكون أهداف الدولة واضحة، ولابد أن تخدم النفقات العامة دعم النشاط الاقتصادي.

بينما في دول النفط، يقتطع الدخل من بيع أصل زائل، ويرتبط مستواه بمستوى إنتاج وأسعار ذلك الأصل، وتتحكم فيه متغيرات خارجية، لذلك تعرضت دول النفط لمازقين ماليين في ثمانينات القرن الفائت وآخر في تسعيناته.

ولا يرتبط ذلك الإنفاق بضرورة تنمية نشاط اقتصادي ما دام هناك ما يكفي من دخل، ولا يسلم الإنفاق من هدر كثير، لذلك يخلق خدمات قليلة الجودة عالية التكاليف، ولأنه لا يأتي من حصيلة ضرائب، فيه الكثير من الفساد.

وفي تجربتي الثمانينات، عندما ضعف سوق النفط، إنتاجا وأسعارا، احتاج الأمر أقل من عشر سنوات، لتتحول 4 من دول مجلس التعاون الخليجي الست من صافي دائنة، أي لديها أموال في صناديقها السيادية، إلى صافي مدينة، أي إن القطاع العام يراكم الديون وبعضه يعجز عن مواجهة الالتزامات، وقريب من ذلك الوضع حدث في أواخر تسعينات القرن الفائت.

ويبدو في الوقت الحاضر، أن هناك اتفاق خبراء واسعا، على أن سوق النفط في طريقه إلى الضعف، وفي الأسابيع الأخيرة بدأت أسعار النفط هبوطا تدريجيا، وكسرت حاجز الـ100 دولار أمريكي إلى الأدنى.

ذلك يعني أن مستوى النفقات الحالي -كما في الرسم البياني- غير قابل للاستدامة، حتى بالاعتماد على بيع أصل، ولا تملك دول مجلس التعاون خيارا سوى ضبط نفقاتها وتنمية مصادر بديلة للدخل، وهو ما لم تفعله في التجربتين السابقتين.

نتائج الأداء المالي لم يزد صافي الربح عام 2012 سوى نسبة 1.2 في المئة

أرباح البنوك متفاوتة بشكل حاد

ارتفاع ارباح البنوك

تحدث الشال عن القطاع المصرفي فقال: تسبب القطاع المالي بأزمة العالم المالية، رغم أن العالم كان مهيئاً لها، بسبب تعاليم مدرسة اقتصادية منفلتة سادت على مدى 30 سنة، ورغم استمرار مخاطر الأزمة في الوقت الحاضر، إلا أن المؤشرات توحي ببداية تعافي القطاعات المصرفية، حول العالم.

وفي الكويت، توحي نتائج الأداء لقطاع المصارف عن عام 2012، أنه مستمر بالتعافي، أيضاً، فأداؤه يتحسن، للسنة الثانية على التوالي، وإن كان يعوزه عودته إلى نشاطه الرئيس أي الإقراض، إما لشحة الفرص المتاحة، أو نتيجة المبالغة بالخوف.

وتشير بيانات الأداء المجمعة إلى ارتفاع إيرادات التشغيل بنسبة 9.7 في المئة مقارنة بعام 2011، إذ بلغت نحو 2.348 مليار دينار، ارتفاعاً من مستوى 2.139 مليار دينار.

وتحقق ذلك رغم ارتفاع المخصصات بنحو 4.5 في المئة، أو إلى نحو 655 مليون دينار، بما يعني أن ارتفاع إيرادات التشغيل يتحقق في ظل استمرار التحفظ من المخاطر، حتى إن معدل مخصصات القروض غير المخدومة للمصارف، كلها، قريب من مستوى 100 في المئة.

ويتحقق ذلك، رغم أن كفاية رأس المال، لمعظمها، قريبة من الـ 20 في المئة، والواقع أن فيها بعض المبالغة، فالأصل في ارتفاعها هو احتجاز مبالغ سائلة عالية، بما يعنيه ذلك من بعض التعطيل لبعض الموارد بالعزوف عن استثمارها، ما يضعف الربحية.

في خلاصة نتائج الأداء المالي للمصارف مجتمعة، لم يزد صافي الربح في عام 2012 سوى بنسبة 1.2 في المئة، والسبب هو الاستمرار في زيادة المخصصات من باب الحيطة والحذر، وصافي أرباح القطاع ارتفعت من 565.5 مليون دينار، في عام 2011، إلى 572.2 مليون دينار.

ولكن مساهمة كل مصرف في تلك الأرباح لازالت متفاوتة، بشكل حاد، إذ حقق بنك الكويت الوطني نحو 53.3 في المئة من تلك الأرباح، وهو أحد تسعة مصارف، وياتي، ثانياً، بعده، بفارق كبير، بيت التمويل الكويتي بمساهمة نسبتها 15.3 في المئة، ليسهم الاثنان بنحو 68.6 في المئة، من صافي أرباح القطاع

كله. ومساهمة 7 مصارف أخرى بنحو 31.4 في المئة، من صافي الأرباح، يوحي بأن هناك متسعا لتعديل تركيبة توزيع الأرباح، أي إن على تلك المصارف السبعة زيادة معدلات ربحيتها، وضمنها يقترب بنك برقان من تحقيق مساهمة برقمين، إذ يبلغ نصيبه نحو 9.7 في المئة من صافي الأرباح، مجمله، يليه البنك الأهلي المتحد بنحو 6.7 في المئة من صافي الأرباح، مجمله، لتتقاسم 5 بنوك أخرى 15 في المئة، فقط، مما تبقى.

ذلك ربما يعني أن تلك المصارف الخمسة الباقية، في نهاية مطاف الخروج من آثار الأزمة، وهي في الطريق إلى خفض المحول للمخصصات بعد أخذها ما يكفي، ولعل تصريح رئيس مجلس إدارة البنك التجاري، أخيرا، حول بلوغ التغطية للقروض غير المخدومة، في البنك التجاري، نسبة 170 في المئة وهي الأعلى، مؤشر على نهاية ذلك الطريق.

وفي خلاصة عامة، مالم يحدث تطور خطر وغير محسوب على بيئات التشغيل الثلاث، الاقتصاد العالمي والربيع العربي الإقليمي والوضع السياسي المحلي، يبدو أن قطاع المصارف المحلي، وهو الركن الأساس للقطاع المالي، قد اجتاز تداعيات الأزمة المالية.

ولكنه لازال متخماً بالسيولة، ما يضعف أداءه المالي، ويفترض أن ينشط في ممارسته لخط إنتاجه الرئيس، أي الإقراض، مع استمرار تحسن أدائه الاستثماري، ذلك ليس حال الشقيق الأصغر في القطاع المالي، أو شركات الاستثمار، وسوف نعرض لوضعها في تقرير قادم.

نشرة البنك المركزي تشير استمرار انخفاض المعدل الموزون للفائدة على الودائع

ودائع القطاع لدى البنوك بلغت 28.4 مليار دينار

سلط الشال الأضواء على مؤشرات نقدية واقتصادية «أكتوبر- ديسمبر 2012»، فقال أن النشرة الإحصائية الفصلية «أكتوبر- ديسمبر 2012»، الصادرة عن بنك الكويت المركزي والمنشورة على موقعه، على الإنترنت، تذكر بعض المؤشرات الاقتصادية والنقدية، التي تستحق المتابعة، وسنورد بعضها، من باب توثيق تطوراتها.

ومن ذلك، مثلا، أن الميزان التجاري -صادرات سلعية ناقصا واردات سلعية- قد حقق فائضا، في الربع الرابع من العام 2012، بلغ نحو 6.364 مليارات دينار، بعد أن بلغت قيمة صادرات الكويت السلعية، خلال الربع الرابع، نحو 8.203 مليارات دينار، منها نحو 94.7 في المئة صادرات نفطية.

وبلغ إجمالي قيمة الصادرات السلعية، للعام بكامله، نحو 33.181 مليار دينار، نسبة إجمالي قيمة الصادرات النفطية، منها، نحو 95.3 في المئة. وبلغت قيمة وارداتها السلعية، غير العسكرية، خلال الربع الرابع من العام 2012، نحو 1.838 مليار دينار، وبلغ إجمالي قيمة الواردات السلعية، غير العسكرية، للعام بكامله، نحو 7.244 مليارات دينار. وكان الميزان التجاري قد حقق فائضا، في الربع الأول من العام 2012، بلغ نحو 7.030 مليارات دينار، وانخفض إلى نحو 6.262 مليارات دينار، في الربع الثاني «لانخفاض معدل سعر النفط بما نسبته نحو 9.7- في المئة»، وارتفع، قليلا، إلى نحو 6.279 مليارات دينار، في الربع الثالث، أي إن الميزان التجاري قد حقق فائضاً بلغت قيمته نحو 25.935 مليار دينار، للعام 2012، وهذا الفائض أعلى بما نسبته 22.5 في المئة عن مثيله المحقق، في عام 2011، البالغ نحو 21.173 مليار دينار.

وحققت أسعار المستهلك، في عام 2012، نموا موجبا، بلغت نسبته نحو 2.9 في المئة، إذ بلغ معدلها نحو 152.5 «سنة 2000=100»، مرتفعا من معدل نحو 148.2، في عام 2011، وهو معدل في الحدود المحتملة، ويعزى هذا النمو إلى غلبة تأثير ارتفاع أسعار الغذاء من معدل نحو 177.7، في عام 2011، إلى معدل نحو 187.6، في عام 2012، «5.6+ في المئة». وتشير النشرة إلى استمرار انخفاض المعدل الموزون للفائدة على الودائع، من نحو 1.609 في المئة، في الربع الثالث، إلى نحو 1.583 في المئة، في الربع الرابع من العام 2012، أي بنسبة انخفاض ربع سنوي بلغت نحو 1.6- في المئة، وكذلك انخفض من نحو 1.677 في المئة، لعام 2011، إلى نحو 1.609 في المئة، لعام 2012، أي بنسبة انخفاض بلغت نحو 4.1- في المئة. وواصل المعدل الموزون للفائدة على القروض انخفاضه، أيضا، من نحو 5.083 في المئة إلى نحو 4.834 في المئة، للفترة نفسها، أي بنسبة انخفاض ربع سنوي بلغت نحو 4.9- في المئة، وانخفض من نحو 5.306 في المئة، لعام 2011، إلى نحو 5.066 في المئة، لعام 2012، أي بنسبة انخفاض بلغت نحو 4.5- في المئة.

غرفة تجارة وصناعة عمان تشارك في ملتقى الاستثمار الخليجي

مسقط - «كونا»: تشارك غرفة تجارة وصناعة عمان في ملتقى الاستثمار الخليجي المغربي الذي سيعقد في مدينة «طنجة» المغربية في السادس من شهر مايو المقبل تحت شعار «شراكة استراتيجية لبناء اقتصاد المستقبل».

وتشارك غرفة تجارة وصناعة عمان في الملتقى بوفد يرأسه رئيس الغرفة خليل بن عبدالله الخنجي الذي اكد في تصريح صحافي نشر أمس على اهمية استغلال الفرص الاستثمارية في المملكة المغربية بخاصة في المشاريع الزراعية ما يساعد دول المنطقة على تحقيق رؤيتها في دعم مشروع الامن الغذائي.

واضاف الخنجي ان «استغلال الفرص الاستثمارية في المملكة يساعد ايضا دول المنطقة على اقامة مشاريع مشتركة في المجال الصناعي نتيجة توافر الكفاءات والعمالة الماهرة والاسواق الواعدة والمواد الاولية والموقع الجغرافي الهام للمغرب الى جانب تأسيس صناديق مالية لتمويل المشاريع المشتركة».

«المزايا» تعين إبراهيم الصقعبي رئيساً تنفيذياً بالوكالة

أعلنت شركة المزايا القابضة - الشركة العقارية الرائدة في منطقة الخليج والمدرجة في بورصتي الكويت ودبي - عن تعيين السيد إبراهيم الصقعبي بمنصب الرئيس التنفيذي بالوكالة.

وفي هذا الإطار أعرب رشيد النفيسي رئيس مجلس الإدارة عن سعادته لانضمام الصقعبي إلى فريق عمل المزايا، قائلا: «باسم أعضاء مجلس إدارة شركة المزايا القابضة وجميع العاملين فيها، يسعدنا أن نرحب بالسيد ابراهيم الصقعبي في الشركة متمنين له كل الخير والتوفيق والنجاح، وأن يكون جزءاً من أصول الشركة الرئيسية ونحن نتطلع إلى خلق علاقة مثمرة فيما بيننا». مضيفا أنه لدى الصقعبي خبرة واسعة في مجال الإدارة التنفيذية والتي سوف يوظفها في الدور الذي أوكل إليه حاليا في شركة المزايا القابضة.

وقد تولى الصقعبي منصب المدير العام لمجموعة شركات «KMC» المملوكة لبيت التمويل الكويتي والتي تعد من الشركات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية في منطقة الشرق الأوسط.

حيث تمكن الصقعبي خلال عمله في المجموعة من إدارة الشركة القابضة التي تحضن سبعة شركات تابعة وتقدم خدمات عقارية مختلفة ومتنوعة ومتخصصة لخدمة التطوير العقاري بما فيها تنفيذ وإدارة المشاريع، ولدى الصقعبي خبرة واسعة في إعادة هيكلة الشركات وتطبيق نظام الحوكمة والذي يشمل نظم الشركات والنظم التشغيلية ووضع وتنفيذ خطط العمل والاستراتيجيات لتعزيز أسهم الشركة في السوق الأمر الذي نجح في تطبيقه وجني ثماره في شركته السابقة.

جدير بالذكر أن الصقعبي حاصل على درجة الماجيستير في إدارة الأعمال من جامعة ماستريخت لإدارة الأعمال بالكويت، وكذلك يحمل شهادة البكالوريوس في الهندسة المدنية من جامعة جورج واشنطن في الولايات المتحدة الأمريكية، فضلا عن تبوئه مقعدا في عضوية مجالس إدارة شركات متعددة وفي قطاعات مختلفة معظمها شركات عقارية داخل وخارج الكويت.

إبراهيم الصقعبي